بعد العجز عن تقدير حجم الخسائر العربية صحياً:

المطالبة بتجمع عربي لتحسين الرعاية الصحية

القاهرة/14أكتوبر/وكالة الصحافة العربية:

أكدت تقارير صادرة عن منظمة الصحة العالمية أن الوطن العربي بأسره يعاني من سوء الرعاية الصحية، وأن هناك ضحايا يتزايدون بسبب هذا التدني حيث يشهد كل عام سقوط المئات بإصابات العجز وحوادث الوفاة التي تنتج دائما عن ممارسات طبية غير آمنة.

وأشارت إلي الحالات الأخرى في المجتمع الأوروبي التي يصاب فيها واحد من كل عشرة مرضى يدخلون المستوصفات الطبية أو المستشفيات العامة بضرر يمكن تفاديه، وخصت بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية التي يموت فيها قرابة مائة ألف إنسان بسبب الأخطاء الطبية وسوء الرعاية، على حين يتعرض نحو عشرة آلاف ضعف هذا العدد في الدول النامية والوطن العربي حسبما أكدت تقاريرها.

وأكدت التقارير علي ضرورة اتخاذ القضية بمزيد من الاهتمام المضاعف علي جودة الرعاية الصحية في كل القطاعات كطريقة بديلة يمكن من خلالها تحسين كفاءة مستوي الخدمات التي تقدم للمرضي وتفادي الأخطاء غير المقصودة.

في المقابل طالب أطباء عرب بضرورة العناية بالمرضي، ومحاربة الافتقار إلي الموارد المادية والتطورية نظرا لما يتضمنه هذا القطاع في الوطن العربي من أهمية باعتباره من أساسيات التنمية.

ويؤكد د. أشرف إسماعيل رئيس منظمة شركاء الجودة المصرية أن الدعوة إلي النهوض بمستوي الرعاية الصحية ضرورة حتمية من أجل الإبقاء علي حياة العشرات من المرضي وتوفير ملايين الجنيهات التي تصرف علي إصابات كان يمكن تجنبها في إطار رعاية صحية جيدة.

ويشير أن الإمكانات البشرية والعلمية والمادية المتوافرة في الوطن العربي إذا استطعنا جمعها وتوحيدها كان في إمكاننا الوصول إلي مستوى طبي متقدم علي غرار الدول الأوروبية ، مؤكدا أن هناك مستشفيات عربية نجحت في هذا المضمار نظرا لاتباعها الاعتماد الدولي لجودة الرعاية الصحية.

وتؤكد د. علا جمال خشبة مدير إدارة الإحصاء والملفات الطبية بالقاهرة علي أهمية السجل الطبي المحاط بالجودة والأمن والسلامة فهو أمر ليس اختياريا بل ضرورة حتمية علي كل من يمتهن الطب، لأن الأساس الذي نعمل عليه في هذا المجال يدور في منظومة كاملة تسمي بالنظام الصحي الجيد، لأنه المصدر والوثيقة التي تساعد علي تقييم جودة الرعاية الصحية.

وتؤكد علي أهمية التواصل في الرعاية الصحية خلال فترة إقامة المريض في المستشفي أو بعد خروجه، وتفعيل التنسيق بين دور الخدمات والمعلومات بين الأقسام الطبية المختلفة في المستشفيات.

وقالت: لابد من الاستعانة بنظم المعلومات وتطورها المستمر لإمكانة وضع الخطط الملائمة لمواجهة الاحتياجات سواء في القطاع الطبي أو الإداري.

ويوضح خليل رزق بالجامعة الأمريكية في لبنان أن ثقافة سلامة المريض يمكن تحقيقها بتطوير الخطة الشاملة لإدارة المخاطر والتحسين المستمر لكل فريق العمل الطبي مشيرا إلي إسهام دور العاملين في الرعاية الصحية لزيادة وعي المريض وتطوير خطط وسياسات الأمان.

وتؤكد أن التأمين الصحي في البلدان العربية يعاني من القصور نظرا لاستراتيجيته في اقتسام المخاطر الصحية وتشجيع الدفع مقدما، وتحسين جودة الخدمات فقط إلي المريض صاحب الشأن الأهم في نظام الرعاية الصحية.

تكلفة الجودة

ويري د. محمد إدريس استشاري إدارة جودة أن تكلفة الجودة تستحوذ علي جزء كبير من الموازنات القومية، ولكنها ليست استثماراً خاسراً بل هي خطوة في طريق تقديم الخدمات الصحية ذات الجودة والتكلفة المعقولة التي تساعد علي التوازن في النظام الصحي، وإلا لما كانت دول كبرى كأمريكا مثلا تخصص ما يقدر 15٪ من دخلها لهذه الخدمات وتخصص كل من فرنسا وكندا ما يزيد على 10٪.

ويشير د. إدريس إلي الأسس والقواعد والأساليب الملائمة لتفعيل الدعوة إلي دخول مجال استثمار جودة الرعاية الصحية بتحفيز مقدمي هذه الخدمة إذا جاءت مطابقة لمعايير الجودة مؤكدا أن مصر لديها خبرة جيدة في هذا المجال، خاصة عند تطبيق برنامج <CSI> وهو أساليب الدفع في مقابل تحسين الجودة والتحكم في التكلفة.

وأكدت د. عزة عمر لطفي بالمعهد القومي المصري للتغذية علي اتباع التقنية الحديثة في قياس جودة الطعام كلحاسب النظام الأحدث الذي توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في مجال مراقبة الأغذية المقدمة إلي المرضي، بجميع أشكالها خاما ومصنعه، ومعلبة، ومعدة عن طريق تحديد نقاط الخطورة ضمن سلسلة التعامل مع هذه الموارد، لأن سلامتها تعتبر من أولويات الاهتمام لدي المختصين للوصول إلي أقصى درجات الأمان فيما يتعلق بالتغذية.

سلم وظيفي

وأوضح د. يعقوب نياز مدير إدارة الجودة بالسعودية : أن من أهم مكملات الرعاية الجيدة هو نظام التمريض الذي كثيرا ما عانينا منه لغياب المعايير الخاصة به من توظيف الممرضين الذين غالبا ما يدخلون هذا المجال دون تدقيق، كذلك اختفاء الدورات التعليمية لهم حتي أصبح مجرد سلم وظيفي يشمل قطاع التمريض، لهذا لابد من ضرورة النظر إلي أهمية من يتولون هذه المهمة شريطة أن يكون لديهم درجة البكالوريوس في التمريض أسوة بدولة الأردن التي تطبق هذا النظام.

وأكد د. علي أبو جريت رئيس الجمعية العربية لجودة الخدمات الصحية أن الوطن العربي يحتاج إلي تنمية القطاع الصحي في المستشفيات من أطباء وعاملين وتمريض وكل الفئات التي تمثل في النهاية الهيكل الطبي، إضافة إلي توعية المريض بحقوقه في الرعاية السليمة والصحيحة وحقه في الإخطار بحالته وتفاصيل مشاكله الصحية، وتوعيته أيضا بما عليه من واجبات في الالتزام بالعلاج وإعطاء المعلومات الصحية عن حالته، مشيراً إلي أن مشروع تحسين جودة الرعاية الصحية علي المستوي العربي سيبدأ باثنتي وعشرين مستشفى كتجربة استشهادية، وقياس مدى نجاحها، هذا في ظل اهتمام القيادات السياسية العربية تحت رعاية مجلس وزراء الصحة العرب وجامعة الدول العربية للاستفادة بوضع معايير ثابتة للرعاية الصحية العربية.

مع الأحداث

منير محمد أحمد الصلوي

في الانتخابات .. أعط القوس باريها

القانون هو مجموع القواعد العامة والمجردة التي تحكم سلوك الأفراد وتنظم علاقاتهم في المجتمع.

وبهذا فوظيفة القانون هي:إقامة نظام في المجتمع من شأنه أن يصون حريات الأفراد ويحقق مصالحهم ويحفظ كيان المجتمع ويكفل تقدمه ورقيه.

وتنتظر اليمن خلال الأشهر الأولى من العام القادم 2009م حدثاً هاماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقانون؛ ألا وهو الانتخابات النيابية، وكعادة الأحزاب فإن هذا الحدث بالنسبة لها يعد موسماً لقياس مدى القبول الجماهيري لها ومدى فاعليتها في المجتمع ، ولذا فإنها بلا شك قد بدأت تشمر عن ساعد الجد استعداداً لهذه المعركة المشروعة التي يكون فيها الفائز الحقيقي أو الخاسر هو القانون والبلاد لا الأحزاب، لأن مجلس النواب – في الأساس – هو الجهة المخولة بالتشريع وصياغة القوانين .. وتطور البلاد وتنميتها مرهون في الدرجة الأولى بتشريعاتها؛ فإن كان تشريعاً جامداً أو ذا أفق محدود وضيق ولا يلبي احتياجات التنمية ولا يوفر الحماية القانونية اللازمة للحقوق والحريات العامة؛ فإن البلاد بلا شك ستظل ترتكس في غياهب التخلف..

وعلى العكس من ذلك إن كان التشريع مرناً متطوراً يلبي احتياجات التنمية ويسبغ الحماية اللائقة واللازمة للحقوق والحريات وينظم العلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسساته وشخصياته بما من شأنه إيجاد بيئة نظيفة وملائمة للتنمية في كل النواحي الاقتصادية والبشرية ؛ فإن البلاد حتماً ستشق طريقها في مسيرة التطور والرقي نحو مستقبل أفضل..

ولذا فإن الانتخابات النيابية هي نقطة تحول في حياة المجتمعات والدول، وبذا يكون من الضرورة اختيار المرشحين وفق أسس ومعايير جادة علمية وعملية بعيداً عن تأثير المجاملات والمحاباة لأن عضوية مجلس النواب ليس منصباً سياسياً إنما هو منصب تشريعي بتكليف شعبي ..

وإذا كان الدستور اليمني من ضمن ما اشترطه في المرشح لعضوية مجلس النواب أن يجيد القراءة والكتابة (م64) ثم جاء قانون الانتخابات ليقرر طريقة التأكد من توفر هذا الشرط بأنه: تعبأ استمارة طلب الترشيح بخط المرشح نفسه أمام اللجنة الأصلية ويوثق ذلك بمحضر يوقع من قبل اللجنة (م 57فـ2) فإن ذلك يعكس مدى الضرورة اللازمة لتصحيح القوانين، ومن بينها هذه المادة بالذات ليكون مفهوم إجادة القراءة الكتابة مرهوناً بحصول المرشح على مستوى علمي معين أو خبرات عملية، لا مجرد المقدرة على تعبئة استمارة أو كتابة كلمات معينة، ولكن للأسف فإنه من المستحيل تعديل هذه المادة طالما وأن كثيراً من المترشحين لمجلس النواب بالكاد ينطبق عليهم هذا الشرط، إضافة إلى أن رصيد بعضهم وخبراته في العمل الوطني والسياسي صفر ..!!!!

وإذا كان بعض الفائزين بعضوية مجلس النواب في مستوى محدود جداً من العلم والعمل الوطني؛ فهل ياترى سيشرعون قواعد قانونية تنحيهم جانباً وتتيح المجال لغيرهم من المتخصصين والمؤهلين علمياً وأصحاب الخبرات العملية ؟؟ (لا أظن ذلك) !!! إلا في حالة غلبوا مصلحة البلاد على مصالحهم الشخصية ..

وأظن أننا بدون هذا سنظل نرفل في أتون التخلف القانوني ، وسنظل نراوح مكاننا والعالم يسير وربما يعدو أو لربما يطير نحو التقدم في شتى المجالات..!!

إن عضو مجلس النواب وظيفته الأساسية تشريعية، وليست وظيفة خدمية –كما يظن البعض– .. بل وظيفته بشكل أدق: صياغة مبادئ وقواعد وأحكام قانونية، لا تقديم خدمات وتوفير احتياجات المديريات، فهذه الوظيفة الأخيرة هي بعض وظيفة المجالس المحلية..

بيد أنه للأسف جرت العادة على استخفاف بعض المترشحين بعقول الناخبين لا سيما في مديريات الأرياف من خلال ما يصدر عنهم من وعود بتوفير الخدمات والمشاريع و....الخ. كل ذلك في سبيل استقطاب الجماهير وكسب أصواتهم.. وما إن يصل المرشح إلى مبتغاه حتى يفقد مصداقيته وينكث بوعوده، والسبب سبق بيانه..

ولكن لا ننكر أن هناك من الجماهير من تعي بحق وظيفة مجلس النواب ، وهناك من المترشحين من يحترم عقول الناخبين فيمثلهم خير تمثيل في مجلس النواب فيساهم في صياغة القوانين التي تجلب لهم الخير وتوفر لهم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتوفر لحقوقهم الحماية ولمجتمعهم التقدم والرقي والازدهار..

بيد أن مما يحز في النفس أننا كقانونيين نلاحظ ذلك القصور الذي يعتور بعض القوانين ، ثم نجد ذلك القصور يكرس وربما يتضاعف عند تعديل القوانين وهو الأمر الذي يتوجب معه توعية المواطن بوظيفة مجلس النواب وبأنه ينبغي أن لا يصعد إلى هذا المكان إلا الأشخاص الأَكْفَاء (بسكون الكاف وفتح الفاء مخففة) لا الأكِفّاء (بكسر الكاف وتشديد الفاء) .. والرجل الكفء غير الرجل الكفيف .. و(كلك نظر عزيزي القارئ) ..

فالرجل الكفء لهذا المنصب: هو الرجل المؤهل علمياً وعملياً، الرجل الذي همه تنمية البلاد والارتقاء بها، لا مجرد تحقيق ربح ومصالح شخصية فقط..

ولهذا فإنني أتذكر الأمسية الرمضانية التي أقامتها نقابة المحامين اليمنيين فرع عدن أواخر رمضان الماضي والتي تم فيها مناقشة بعض القضايا القانونية الهامة والمتعلقة بالأراضي ومشاكلها .. ومسألة دمج السجل العقاري مع مصلحة أراضي وعقارات الدولة في كيان قانوني واحد (هيئة) .. وسلبيات هذا الإجراء ، ومصير قانونَي: السجل العقاري، وأراضي وعقارات الدولة في ظل هذا الدمج ... إلى آخره من القضايا التي أثراها الزملاء المحامون بنقاشاتهم ومداخلاتهم .. وبحضور نقيب المحاميين اليمنيين الأستاذ/عبدالله راجح وعدد لا بأس به من أعضاء السلطة القضائية..

لقد شعرت وأنا استمع لمناقشات الزملاء بالأسى والألم على الوضع القانوني الذي نرزح فيه ، والذي يتطلب منا جميعاً - أفراداً وجماعات- عملاً جاداً ودؤوباً لتصحيحه، لا من أجل أشخاص، بل من أجل البلاد وتنميتها ومستقبلها، هذه البلاد المباركة التي كانت ومازالت أمّاً معطاءة كريمة، وستظل كذلك إن شاء الله، فهاهي تنتظر من أبنائها المخلصين وقفة بر جادة ومسئولة؛ تجلي عن طريق مستقبلها كل العوائق، وتدفع بعجلة التنمية والتطور نحو يمن جديد ومستقبل أفضل.

وقبيل ختام الأمسية أثلج صدري نقيبنا في عدن الأستاذ/ طاهر منصور وهو يشخص المشكلة، ويدعو لإقامة ندوات وورش عمل لمناقشة مثل تلك القضايا، ثم تطرق لمسألة مهمة جداً وهي: مسألة الانتخابات مشيراً إلى أنه لا بد أن يكون لنقابة المحاميين في عموم محافظات الجمهورية دور بارز فيها، من خلال توعية المواطنين والدفع بهم لممارسة حقوقهم الانتخابية.. والأهم من ذلك الدفع بعدد كبير من القانونيين للترشح في هذه الانتخابات، مؤكداً أن هذا ميدانهم؛ فهم الأجدر والأقدر على إصلاح الوضع التشريعي في البلاد من خلال ما يحملونه من مؤهلات علمية وخبرات عملية لا بد أن تصب في خدمة البلاد والنظام والقانون..

أثلج صدري ذلك الكلام الرائع الذي صدر من شخص رائع له خبرة وباع طويل في العمل القانوني، وقلت في نفسي: إن الدنيا بخير طالما وجد من يكون همه الوطن..

وأخيراً.. فقد آن الأوان لرجال القانون أن يتحركوا انتصاراً للقانون، وآن للأحزاب أن تركز في إختيارها للمرشحين على الكوادر المؤهلة والكفوءة (فكلٌ ميسرٌ لما خُلق له) ..

وآن للشعب أن يتحرر من قيود الحزبية الضيقة، فينظر إليها على أنها وسيلة وليست غاية، ويجعل اليمن ووحدتها ومستقبلها المشرق غايته وقبلته ووجهته في هذه الانتخابات التي ننتظرها بشوق وخوف في آن واحد..

وأخيرا أقول للجميع : (أعطوا القوس باريها) ..

بكل الاتجاهات

ناسا تكشف عن مركبة جديدة تستخدم في مهام إلى القمر

صحفيون يشاهدون مركبة فضاء قمرية جديدة تختبرها ناسا في اريزونا

بلاك بوينت – أريزونا/14أكتوبر/ رويترز:

كشفت إدارة الطيران والفضاء الامريكية «ناسا» عن مركبة قمرية يوم الجمعة تهدف إلى إحداث تحول في استكشاف الفضاء من خلال السماح لرواد الفضاء بالتجول إلى مسافات بعيدة دون ارتداء حلات ثقيلة مزعجة عندما يعودون إلى القمر بحلول 2010.

ويختبر فريق من العلماء مركبة الفضاء الصغيرة المكيفة الضغط والتي تشبه مركبة استجمام صغيرة مستقبلية مزودة بست مجموعات من العجلات مجموعها 12 عجلة - في تجارب في منطقة صخرية قاحلة في شمالي اريزونا اختيرت لتشابهها مع سطح القمر.

وقال دوج كرايج مدير برنامج ناسا «هذا هو الجيل المقبل من الاستكشاف القمري» فيما اخذ رائد فضاء المركبة للدوران فوق حقل كبير من الحمم تكون بفعل جبال كثيفة الصخور.

وتسير المركبة المزودة ببطارية بسرعة عشرة كيلومترات في الساعة. وهي تأتي في إطار سلسلة نظم ومعدات تطورها وكالة الفضاء من اجل عودة مزمعة إلى القمر خلال العقد المقبل.

وتأمل ناسا في بناء قاعدة دائمة مأهولة على سطح القمر كمقدمة لمهام استكشاف لاحقة إلى المريخ.

وتأتي المركبة الجديدة المكيفة الضغط على غرار مركبات استخدمتها مهام أبوللو في رحلاتها للقمر في أوائل السبعينات عندما استخدم رواد الفضاء المرتدين حلات فضاء مركبات تشبه عربات الجيب مزودة بالتجهيزات الأساسية فقط للقيام بجولات صغيرة لجمع صخور. والنماذج الجديدة مزودة بقمرة مكيفة الضغط ومزودة بمقاعد جلدية وأسرة. وستسمح هذه المركبة لطاقم من اثنين من رواد الفضاء بالقيام برحلات استكشاف ممتدة لمدة تصل إلى أسبوعين في وقت مناسب تغطي مسافة ألف كيلومتر كما قال كرايج.

وقال مسؤلون إن الطاقم لن يرتدي حلات فضاء خلال وجوده في المركبة التي زودت بنوافذ كبيرة تقدم رؤية ممتدة إلى الأرض لكن الخروج من المركبة سيتطلب الانزلاق إلى حلات فضائية مثبتة خارج المركبة عبر فتحات خاصة في المركبة.

الكولومبيون يأملون أن تجلب صورة اوباما الحظ في اليانصيب

اوباما يخطب في انصاره خلال تجمع انتخابي بولاية فيرجينيا

بوجوتا /14أكتوبر/ رويترز:

ربما يكون بوسع المرشح الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية باراك اوباما المراهنة على الفوز في انتخابات نوفمبر تشرين الثاني لكنه يمكنه ان يفوز بجائزة اليانصيب الكبرى في كولومبيا.

وطبع احد بائعي اليانصيب في كولومبيا صورة اوباما على البطاقات املا في لفت انتباه الكولومبين المنحدرين من أصول افريقية.

وقبل اقل من أسبوعين على انتخابات الرئاسة الأمريكية بين اوباما ومنافسه الجمهوري جون ماكين يبيع البائعون في الشوارع وفي المتاجر في إقليم ميتا بطاقات لليانصيب مطبوع عليها صورة لاوباما مبتسما. ويبلغ متوسط اكبر جائزة أسبوعية لليانصيب حوالي 300 ألف دولار.

وقالت ماجدالينا جونزاليز مديرة يانصيب ميتا لرويترز «نعتقد انه شخص يحظى بتقدير عالمي..ومن المأمول أن يساعدنا شخص مشهور بهذه الدرجة في بيع المزيد من البطاقات لكن إذا لم نبع المزيد فان هذا يحقق نوعا من التكريم.»

واوباما هو ابن لأم أمريكية وأب إفريقي وهناك أطفال سموا بالفعل على اسمه في كينيا واعيد تسمية شارع باسم «اوباما بوليفارد» في اوغندا. وتأمل مدينة اوباما اليابانية أن تستغل اسمها في اجتذاب المزيد من السياح.

ويعارض اوباما اتفاقية أمريكية للتجارة الحرة مع كولومبيا حيث طلب من الرئيس ألفارو اوريبي بذل المزيد من الجهد للدفاع عن حقوق الإنسان. لكن مكين يؤيد الاتفاقية بعد أن قلل اوريبي من العنف في كولومبيا من خلال محاربة العصابات بتمويل أمريكي بمليارات الدولارات.

شالوت وأخواتها!!

لأمر يتعلق بالرياضة كنت في مكتب الوكيل المساعد لمحافظة عدن يوم السبت الماضي..11 /10/ 2008م ، وصادف وجودي هناك ان حضرت اجتماعا ليس له علاقة بالرياضة، كانت قد دعت إلية قيادة المحافظة وفيه اجتمعت السلطة المحلية في مديرية المعلا وأعضاء في المجلس المحلي للمحافظة بالإضافة الى ملاك عمارتي شمسان وشالوت في مدينة المعلا وهما أي العمارتان من المباني المهددة بالانهيار بسبب تقادم الزمن وفعل السنين بهما في ظل عدم حصولهما على العناية والترميم اللازمين مثلهما مثل معظم العمارات في محافظة عدن خصوصا تلك التي انتقلت ملكيتها من الدولة الى المواطنين وصار كل منتفع يملك شقته فقط وللعمارة رب يحميها حتى ان كثيرا من الناس زادوا فوق بعض العمارات شققا وفرشوا فوقها وبجانبها وفي مرافقها الأخرى بيوتاً دون ضوابط او محاذير الوصول الى ما وصلت اليه شمسان وشالوت.

فرحان المنتصر

ومن خلال ما دار في الاجتماع فهمت ان تقريرا فنيا قدمه عدد من المهندسين قد أوصى بتكسير ـ هدم ـ العمارتين وإخلاء سكانها منها لان البقاء فيهما يمثل خطورة كبيرة تهدد حياة الناس، وهو أمر بات ملاك الشقق السكنية مثلي وأكثر مني يدركونه جيدا ويسعون عند جهات الاختصاص للبحث عن حل لهذه المشكلة التي قد تتحول الى مأساة إذا لم تحل على اعتبار أن (النار ما تحرق الا رجل واطيها)، لكن ومن واقع ما سمعت ورأيت فقد وجدت ان السكان الذين تحولوا كما أسلفت بفعل قرار الدولة من مجرد منتفعين بالإيجار الرمزي الضامن لحق الترميم على المالك ـ الدولة ـ الى ملاك لشقق متهالكة وعمارات مهددة بالانهيار، صاروا اليوم يبحثون تحت ضغط الفقر والحاح الحاجة من كبشهم العجوز عن كبش ولحمة ومرق ويريدون الكبش كمان يمشي، يعني هم يريدون عمارتيهم او عمارات جديدة بديلة لها و وفوق ذلك مبالغ مالية مقابل للإيجار حتى يسكنوا أثناء إعادة البناء ان هدمت وعمرت عمارات بديلة، وهي لعمري مطالب أجدها حقه ـ على صعوبتها ـ ويمكن تنفيذها طالما السكان من عامة الناس الفقراء في بلادي فعين المالك المسكين لمثلها شقق بصيرة واليد قصيرة خصوصا وهم يضعون ـ أي الملاك ـ مطالبهم أمام الحكومة والحكومة هي أم الجميع أليس كذلك؟!

كما فهمت ان السكان يرفضون فكرة إخلاء الشقق الا بضمان العودة الى شققهم او الحصول على مثلها وفي نفس المنطقة على اعتبار ان هناك من يتحدث عن تسليم هاتين العمارتين لأحد المستثمرين لإعادة بنائهما واستغلال المبنى لاحقا على ان يعوض كل واحد من الساكنين بشقه جديدة ولكن في مناطق بعيدة حتى وان كانت هذه مجرد إشاعة كما سمعت في الاجتماع لكنها مخيفة بكل تأكيد ومن خلفها ستيسمر البعض ويستفيد على حساب السكان ومشكلتهم، و البعض نراهم بأجساد بني ادم لكنهم من دواخلهم مجرد وحوش آدمية لاتهمهم حياة الناس وشعارهم في الحياة مصائب قوم عند قوم فوائد، كما ان السكان في هاتين العمارتين واغلب أمثالهن من العمارات ليس لديهم أي إمكانية لإعادة البناء من كيسهم الخاص دون مساعدة من الدولة او جهة ذات قدرة، واعتقد بحسب ما سمعت منهم بأنهم غير قادرين حتى على هدمها وإزالة الأنقاض ما بالك بالبناء من جديد في زمن استعر فيه سعر الحديد واتقد ثمن الخشب وولع الاسمنت.

ومافهمته من كل النقاشات واستخلصته من ذلك الاجتماع ان سكان هاتين العمارتين في خطر وان السلطة المحلية تدرك حجم الخطر وعندها نية للوصول مع الملاك الى نقطة لقاء لحل المشكلة بشرط ان تظهر تطمينات قوية تؤكد للسكان ان تحرك السلطة المحلية إليهم ما هو الا طوق نجاه وليس صنارة صياد وبعد ذلك ليكن الاتفاق على الحل الذي اعتقد ان السلطة المحلية لن تقصر فيه بشرط تكاتف السكان واجتماع شورهم على مخرج يعيد الى أسرهم وأولادهم الإحساس بالأمان ويجنبهم خطر المصيبة ان شاء الله، نعم نتمنى من الله ان يكون النجاح هو ثمرة هذا الجهد الطيب وان يكون التوفيق حليفا للسلطة المحلية والسكان في إنقاذ سكان شمسان وشالوت.

لكن وآه من لكن فماذا بعد إنقاذ شالوت وشمسان ان تم من لغيرهما من المهددين بالانهيار فاغلب المباني في عدن خصوصا القديمة منها في كل مناطق عدن: (كريتر، التواهي، المعلا، الروضة، خور مكسر، والشيخ عثمان وغيرها من المناطق) باتت مهددة بالانهيار الكلي او الجزئي لأنها لا تجد الترميم والصيانة المناسبين، وهذا يعني ان عددا كبيرا وكبيرا جدا من الأسر خلال السنوات القادمة ستكون مهددة بالخروج من مساكنها بإنذار ملزم من علامات التصدع وتصريح واضح من إشارات التشقق، وجبرية تنفيذ غاشمة لقرارات الانهيارات الجزئية إذا لم تتهور بعض المباني وتسارع بالانهيار لتأسر أهلها تحت أنقاضها لا سمح الله ، يعني المشكلة في عدن ومساكن عدن خصوصا القديمة اكبر من مشكلة شمسان وشالوت مع تقديرنا لساكنيها وهذا يؤكد ضرورة ان تتنبه السلطة المحلية في المحافظة لهذه المشكلة المنتظرة من خلال دراسة حجمها وأبعادها المتوقعة على مستوى المحافظة وتدارسها مع الحكومة للاستعداد لها من الآن والمقترحات في ذلك لاشك ستكون كثيرة لكن أهم شيء قبل ذلك هو ان تشرع قيادة المحافظة ومجلسها المحلي بمناقشة المشكلة المنتظرة ومعهم المنظمات الأهلية وسكان تلك العمارات، قبل ان تسقط السقيفة على رأس الضعيفة!